وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية المرجع:.....

قسم: **العلـوم السياسية**

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على التنمية المستدامة

ميدان الحقـوق والعلـوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية التخصص: إدارة محلية

من إعـداد الطـــالـبة: تحت إشراف الأستـــاذة:
مرزوق فـــا تن **د** / بـــوجحفة رشيـدة

أعضاء لجنة المنـاقشة

الأستاذ:..... قـاضي سي الطـاهر.....رئيـــسا.

الأستاذة:..... بـوجحفة رشيـدة..... مشرفا مقررا.

الأستاذ:..... لـقرع بن علـي.....مناقشا.

السنة الجامعية 2024/2023

نوقشت يوم 2024/06/13

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: ..... الصفة: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل بكلية: ..... قسم: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ..... 2024 جوان 13

2024 جوان 13

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما في الوجود أمي وأبي أطال الله في عمرهما إلى إخوتي ياسر و هيثم وإلى كل أفراد عائلتي ،إلى أصدقائي و زملائي وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة،إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

شكر وتقدير

أستهل فاتحة شكري لله عز وجل أولا و قبل كل شيء على النعمة التي أنعمني إياها وعلى القدرة على إتمام هذا العمل المتواضع،ومصداقا لقوله"وأما بنعمة ربك فحدث لئن شكرتم لأزيدنكم" كما أتقدم بالشكر الجزيل الأستاذة المشرفة "بوجحفة رشيدة"التي أكن لها كل التقدير والاحترام والتي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها القيمة والي مكنتني من انجاز هذا العمل و إلى الأساتذة الذين تداولوا على تلقيننا دروب العلم والمعرفة في جميع الأطوار خاصة الطور الجامعي كما أشكر كل من ساعدني من قريب ومن بعيد من إدارة وعمال المكتبة .

فالحمد لله الذي هداني لهذا،وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله

ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم

الخطة:

الفصل الأول :الإطار ألمفاهيمي للشراكة والتنمية المستدامة

المبحث الأول:ماهية الشراكة

المطلب الأول:تعريف الشراكة وأهميتها

المطلب الثاني:مبادئ الشراكة وأنواعها

المطلب الثالث:ايجابيات وسلبيات الشراكة

المبحث الثاني:ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

المطلب الثاني :أهداف التنمية المستدامة

المطلب الثالث:مجالات التنمية المستدامة

الفصل الثاني :العلاقة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول:الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الأول:مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومبرراتها

المطلب الثاني: فرص و فوائد الشراكة

المطلب الثالث:أشكال الشراكة وشروطها

المطلب الرابع:مخاطر الشراكة بين القطاعين

المبحث الثاني :أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني:تحقيق برامج التنمية الاجتماعية

المطلب الثالث:تحقيق البعد البيئي

مقدمة

في فترة ما بين القرن التاسع وبداية القرن العشرين،بدأت الشراكة بين القطاع العام والخاص في الظهور بشكل ملحوظ، وهذا بعد سعي الدول الى التقدم،وتحقيق اكتفاء الدولي في شتى المجالات،ومحاولة تلبية احتياجات المجتمع وازدهار الاقتصاد الدولي،فكانت خطوة جديدة يخطوها القطاع الحكومي بالتعاون مع القطاع الخاص،فتزايدت مع الوقت الحاجة إلى التعاون بين الحكومات و الشركات الخاصة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي شامل،ففي هذه الفترة بدأت الحكومات تدرك أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة، كما بدأت الشراكة تدرك ان لها دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الابتكارات،تطورت هذه الشراكة عبر الزمن لتصبح أمرا حيويا لحقيق التنمية المستدامة،وأصبحت تمثل عنصرا أساسيا في بناء مجتمع يعتمد على الابتكار والاستدامة من خلال توازن الاهتمامات الربحية،والمسؤولية الاجتماعية و البيئية، باعتبار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم المساعي والاستراتجيات التي يحرص عليها العديد من الدول والحكومات وتوصي بها مختلق الهيئات والمنظمات الخاصة في ظل جملة التغيرات والمستجدات التي أضحى العالم يشهدها ،بحث تعد الشراكة بين القطاعين من الأدوات والآليات الفعالة التي تعتمد عليها الحكومات لتفعيل مؤسساتها ومواردها المعطلة والتي لا تملك القدرة على استغلالها ومسايرتها وذلك من خلال اللجوء الى القطاع الخاص والاستعانة بيه مما يؤكد ويضمن للحكومة المواصلة والاستمرار في تقديم أفضل الخدمات واحسنها،خصوصا وان ترقية

الخدمات العمومية تبقى الشغل الشاغل للعديد من الحكومات نظرا لأهميتها القصوى تسهم بها هذه الأخيرة بالنسبة للمجتمع و الأفراد، يمكن للقطاعين العام و الخاص العمل معا نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها،هذا التعاون يفتح الباب أمام فرص جديدة لتبادل المعرفة والخبرات ،وتكامل الجهود لإيجاد حلول مبتكرة لتحديات البيئية والاجتماعية،فيمكن تحقيق التنمية المستدامة التي تعزز الادخار المستدام للمجتمع بشكل شامل مثل تطوير البنية التحتيةّ ،حماية البيئة،وتحسين الخدمات الاجتماعية وفي هذا البحث سنتعرف أكثر على الأهداف التي تحققها هذه الشراكة و كيف تتم هذه الشراكة وعلى شروطها ومبادئها واهم التحديات نطرح الإشكال الأتي:

الإشكالية :

-كيف يؤثر التعاون بين القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة؟

وينبثق تحت هذا الإشكال عدة أسئلة فرعية وهي :

-ما هي العقبات التي قد تواجه تنفيذ الشراكة بين القاعين وكيف يمكن التغلب عليها؟

-هل يساهم تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة؟

الفرضيات:

- كلما تحسن مستوى الشفافية وكان التحفيز المالي حاضرا مع التشريعات الداعمة والثقة بين القطاعين كان هناك نجاح وتحقيق للأهداف المسطرة.

-يمكن ان تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استغلال الموارد بكفاءة وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

1-توضيح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص و التنويه الى أهميتها.

2-توضيح أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة لمختلف المجالات.

3-إبراز المزايا والعيوب والمبررات التي يجب اتخاذها لضمان نجاح الشراكة.

4-توضيح دور الشراكة في تحقيق خطط التنمية المستدامة التي تهدف إليها الدولة.

أهمية الدراسة:

تلعب الدراسة دورا حيويا في فهم كيفية تعزيز التعاون بين الحكومة والشركات لتحقيق تنمية مستدامة. من خلال استكشاف كيف يمكن للقطاع العام والخاص العمل معا،يمكن تحقيق توازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، يعزز هذا التعاون الاستدامة من خلال تحسين استخدام الموارد بشكل اكثر فعالية وتعزيز الابتكار في السياسات والتكنولوجيا.

بالإضافة الى ذلك،تساهم هذه الدراسة في تعزيز الوعي بأهمية التعاون بين القطاعين وتشجيع اتخاذ القرارات المستدامة التي تعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام،بذبك تعتبر هذه الدراسة محورية في فهم كيفية بناء مستقبل افضل من خلال التعاون بين القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

إن المنهج الدراسي في هذه الدراسة هو منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى فهم عميق للظاهرة من خلال دراسة وفهم وتحليل كافة الجوانب التي تتعلق بالظاهرة خاصة الجانب النظري وما تعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من الشراكة والتنمية المستدامة،وأهم المتطلبات لإنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،ثم دور هذه الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة .

أسباب اختيار الموضوع:

-حداثة موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص

-الاهتمام والتشجيع الكبير لهذا الموضوع من مختلف فئات المجتمع ومختلف المجالات.

-توفر الدافع والرغبة الشخصية في دراسة الموضوع وتوسيع معرفتي وفهمي في هذا المجال.

-السعي الى فهم كيف يمكن الشراكة بين القطاعين أن تسهم في تحقيق تغيير إيجابي ومستدام في المجتمع.

صعوبات الدراسة :

نقص المراجع واقتصارها على بعض الملتقيات والمقالات ضمن مجالات .

ندرة المراجع والكتب باللغتين العربية والفرنسية.

الدراسات السابقة :

منذ ان بدأ أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص في العالم بصفة عامة ظهرت عدة دراسات ومقالات تتناول هذا الموضوع سواء في شكل تقارير صادرة من منظمات دولية او مجلات او غيرها ،وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف عللا مقدار أهمية وتطوير الظاهرة المراد دراستها،فإنه يمكن ابراز اهم الدراسات لهذا الموضوع بصفة عامة فيما يلي،

-دراسة غربي وهيبة:

استخدام الشراكة لتحقيق خدمة مميزة في الإدارة المحلية ،رسالة دكتوراه،جامعة محمد خيضر ،بسكرة-الجزائر، 2014. فهدفت هذه الدراسة والى بيان إمكانية تحقيق تميز في الخدمة العامة المقدمة من قبل الإدارة المحلية في الجزائر والذي يمكن ان يحقق من خلال إقامة علاقات شراكة مع كافة الأطراف سواء كانت قطاعا عاما أو منظمات مجتمع مدني.

-**دراسة محمد صلاح** من جاكعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015(دراسة أطروحة دكتوراه)بعنوان :دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل

ونقل الملكية "حالة بعض اقتصاديات الدول العربية"،وقد كانت إشكالية هذه الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص واعتبارها كخيار استراتيجي لرفع عائد الاستثمار في البنية التحتية وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية ،وقد نعرض الباحث الى كل من التجربة في الاقتصاد المصري BOT المصرية والجزائرية من خلال تحليل و إبرام مقومات تنفيذ ومحاولة مشروعات البنية التحتية بين القطاعين العام والخاص وفق نظام إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري ،وقد خلص الباحث إلى نتائج عديدة ،أهمها إن التجربة المصرية في مجال الشراكة في انجاز البنية التحتية وعلى الرغم من نتائجها المحدودة إلا أنها تعتبر تجربة جديرة بالاعتبار والاهتمام بحيث يمكن للجزائر الاستفادة من ايجابياتها والتعلم من إخفاقاتها،وبالنسبة للجزائر يرى الباحث إن الاستثمارات في مجال البنية التحتية في أيطار الشراكة بين القطاعين ،كان لها تأثير سلبي وضعيف على البنية التحتية ويرجع الأمر إلى حسب الباحث إلى البيروقراطية والفساد إلى جانب المزاحمة بين القطاعين في إنشاء وتنفيذ مشاريع البنية التحتية ،وعليه فالأمر يحتاج إلى دعم سياسي وإبداء النية وشفافية أكبر ن قبل السلطات لتطبيق ناجح ومثمر للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

– **بوحفص ،حاكمي** ،الدروس المستخلصة من تدربه الشراكة بين القطاع العام والخص بالإشارة الى حالة الجزائر،مجلة رماح للبحوث والدراسات،مركز البحث والموارد البشرية ،رماح الأردن .

هدفت الى بيان أهمية ومزايا ومبررات الشراكة بين (2016) دراسة بوحفص ، حاكمي القطاع العام والخاص بناء على رؤية المؤسسات المالية الدولية والدروس المستخلصة من خبرة وتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال محاكاتها ومحاولة

الإستفادة منها لبناء شراكة قوية وفعالة بين القطاعين في الجزائر .

بينت الدراسة ان هناك العديد من المخطر المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص بالرغم من الايجابيات المنتظرة رياضيا من عقود الشراكة ،الا لم يكن لها أي اثر في الواقع بل لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية.

وخلصت الدراسة الى انه بات اليوم من الضروري خصوصا في الجزائر واستنادا الى العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال مواصلة تعزيز صلاة الشراكة بين القطاع العام والخاص ،بهدف تقليص الضغط على ميزانية الدولة والمساهمة في الحد كم البطالة ،وجلب استثمارات أجنبية وتوجيهات لصالح التنمية الداخلية.

- **عريقات، صالحي، احمدو نضال**:العوائق والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العم والخاص،مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)المجلد التاسع عشر ،العدد الثاني.

هدفت إلى معرفة أهم التحديات والقيود (2011) وفي دراسة قام بها عريقات وصالحي التي تحول دون الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام في الأردن ؛ ليتسنى للقطاع جمع الخاص أخذ دوره المنتظر في تقديم الخدمات العامة للجمهور الأردني . وقد تم المعلومات

توزيعها على عينة الدراسة والتي تكونت من والبيانات اللازمة لهذه الغاية من خلال إستبانه تم عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية ، وخصوصاً أولئك الذين يعملون في مجال البحث العلمي ، وكذلك على عدد من خريجي الجامعات بصفتهم القادة المنتظرين للمستقبل

أخذ رأي عينة الدراسة لأهم التحديات التي تواجه الشراكة ما بين القطاعين العام كما تم والخاص في الأردن لبعض الخدمات الحيوية . وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية -: أن التحديات التي تواجه الشراكة في قطاع الخدمات الصحية هو الحاجة الى التمويل والحاجة الى ، في قطاع التعليم فكان التحدي الكبير هو الحاجة الى التمويل ، وبينت بحث علمي أأم الدراسة أن

التحدي الأكبر الذي يواجه الشراكة في قطاع المياه هو الحاجة الى البحث العلمي ، بينما في

قطاع الإتصالات فإن التحدي الأكبر هو الحاجة إلى مصادر تمويل اما ، في قطاع الكهرباء فكان التحدي الأكبر الذي يحول دون الشراكة هو الحاجة الى بحث علمي .

هندسة الدراسة :

من اجل الالمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين

الفصل الأول تضمن الايطار النظري ولمفاهيمي للشراكة والتنمية المستدامة حيث قسم إلى مبحثين ،المبحث الأول تطرقت فيه الى ماهية الشراكة التي شكلت التعريف ،أهمية ومبادئ ،أنواع،إيجابيات وسلبيات الشراكة،والمبحث الثاني تطرقت فيه الى ماهية التنمية المستدامة وشكل تعريف،خصائص ،أهداف ومجالات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني :العلاقة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ،ويضم مبحثين،المبحث الأول تحت عنوان الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،ويشكل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومبرراتها،وفرص وفوائد الشراكة وشروطها ،ومخاطر الشراكة بين القطاعين ،أما المبحث الثاني فتناولت فيه أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة ،والتي شكلت التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية البعد البيئي.

الفصل الأول:

الايطار النظري والمفاهيمي للشراكة والتنمية المستدامة

تمهيد:

الشراكة هي تعاون وتعاطف بين الأفراد أو المجموعات لتحقيق هدف مشترك ، يتضمن ذلك تقاسم المسؤولية والموارد والمعرفة للتحقيق نتائج إيجابية الشراكة يمكن أن تكون في مجالات مختلفة مثل الأعمال التجارية أو التعليم أو التنمية المستدامة، فتهدف عملية التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها ، تركز على تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والاجتماع ، وتعزز الاستدامة في جميع جوانب الحياة ، بهدف بناء مجتمعات قوية ومستدامة تعيش في تناغم مع البيئة ، ومن ثم سوف أتناول هذين المفهومين خلال الفصل في مبحثين ، ينقسم كل مبحث إلى ثلاثة مطالب ، فالمبحث الأول يتضمن تعريف الشراكة ومبادئها وأنواعها وإيجابياتها وسلبياتها أما المبحث الثاني سنتطرق إلى تعريف التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها ومجالاتها .

المبحث الأول: ماهية الشراكة

تمهيد:

تعرف الشراكة على أنها الترتيبات التي تمكن شخصن أو مؤسستين أو أكثر لديهم مصالح مشتركة من تقاسم الأرباح والاستفادة المطلقة من نتاج الأعمال التي يقومون بها من خلال تضافر الجهود،وعدم تكرار نفس العمل للحصول على أفضل النتائج ومن العناصر الأساسية لنجاح الشراكة هو توفر الاهتمام والمعرفة والاستدعاء إن مبدأ الشراكة يقوم على أساس التكاملية والبناء على ما يتم انجازه والاستخدام الفعال والأمثل للموارد المتوفرة ،ولا يقوم على أساس التنافسية فكلمة السر لنجاح الشراكة هو التعاون فتطرقت إلى ثلاثة مطالب،أولا تعريف الشراكة وأهمتها ،وثانيا مبادئ الشراكة وأنواعها ثم أخيرا ايجابيات وسلبيات الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة وأهميتها.

تعريف ا لشراكة :

الشراكة لغة:

الشراكة مأخوذة من لفظ أشرك –يشرك– شارك ، يقال أشركه في أمره أدخله فيه ، ويقال أشرك بالله : جعل له شريكا في ملكه ،شاركه كان شريكه ، ويقال فلان شارك في علم كذا : له نصيب منه ، اشترك الأمر : اختلط والتسبب وأشترك فلان في كذا : أي دفع أجر مقابل الانتفاع به ، واشترك الرجلان أيا كان منهما شريك الآخر تشاركا : اشتراكا، والشراكة عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، والشريك المشارك غيره في تجارة أو نحوها . [1]

[1] د .صافي أحمد قاسم ، الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP ، القاهرة، دار النهضة العربية 32 ش عبد ، 2016 ، ص 8.

الشراكة اصطلاحا:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا،حيث لم يظهر في القاموس إلا سنة 1987 بالصيغة الاتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين،اما في مجال العلاقات الدولية فان أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا ،وفي الايطار يقترح B.Ponson" انها تتمثل في كل اشكال التعاون مابين المؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف الى تقوية فعالة المتعاملين من اجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف والاقتناء والشراكة ،فيعتبر B.Garrette و P.Dussage ان الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة،أما الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة

وقد تم تعريف الشراكة في الكثير من الدراسات من اتجاهات متعددة أبرزها الاتجاه الاقتصادي،كما عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي بأنها :"أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئي ة كالتنمية المستدامة والتشغيل .

–وعرفت الشراكة بأنها :مؤسستان او أكثر تتفقان على إعداد وتطوير إستراتيجية طويلة الأجل بغرض قادة السوق في سلعة أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق

السوق المتميزة ،والاستفادة من المزايا التنافسية والمزايا المطلقة،المتاحة لأحد الطرفين أو أكثر أو لكل منهما. .[2]

2-حليمة سعيد،"تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص"،ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الدولي حول الإدارة العامة تحت الضغط،فلسطين-رام الله'الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني 3-2017/7/5،ص02 .

_وقد عرفت الشراكة ضمن اتجاهات أخرى بتعارف متعددة وهي:

الاتجاه القانوني :عرفت لأنها:عقود إدارية تتعهد بموجبها أطراف الشراكة لتحقيق الاهداف المنشودة والمشتركة في مدة زمنية معروفة وفق آليات متفق عليها.

وفي الميدان التربوي التعليمي:أن الشراكة عبارة عن تعاون مشترك بين أطراف تعليمية وأطراف أخرى سواء أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها تجمعهم مشاريع تعليمية مشتركة ،الغاية منها تحقيق التواصل المؤسسي والمهني والأكاديمي بين المتشاركين والتشارك من أجل أيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الأوضاع أو العوائق أو المشاكل التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة،وفي المجال التربوي التعليمي فان مختلف التعريفات لمصطلح الشراكة وكلها حديثة نسبيا .تحديد الشروط الدنيا التي تتميز الشراكة عن غيرها.

من أشكال التعاون تلك الشروط التي تلتقي كلها عند فكرة انفتاح المؤسسة التعليمية على المجتمع، بحث يهيأ المجال لتقديم خدمات من طرف متدخلين من خارج المؤسسة وتقديم المساعدات من الممولين وإقامة علاقات التعليمة بالتفاوض وإبرام اتفاقيات بينها وبين أطراف أخرى معترف بها ولها سلطة القرار.

الشراكة عبارة عن علاقة بين طرفين او اكثر تهدف الى تقديم قيمة مضافة للمتعاملين من خلال الاستفادة من القدرات والمهارات المتنوعة للشركاء،وان لها أركان أهمها:

1-وجود جهتين -على الأقل -مستقلين عن بعضهما قانونيا.

2-وجود حدود دنيا من الأهداف والمصالح المشتركة التي لا يمكن ان تنجرها كل جهة بصوة منفردة إنجازا مرضيا.

3-وجود صيغة اتفاقية تخول لهذا التعاون الاستمرار بطريقة آمنة. [3]

3-خالد حمود العزب،"دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤنسات التعليمية"،جامعة إ ب/كلية التربية نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي ،قسم الأصول والإدارة التربوية برنامج الدكتوراه ، 1439-2018م،ص

ثانيا : أهمية الشراكة:

1 . على المستوى الكلي:تتمثل أهمية الشراكة في :

. سعيها إلى تحقيق عدة مزايا للدول المعنية على المدى الطويل و ذلك من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر بهدف تقريب المستويات المختلفة .

. كما تساهم في تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية . [4]

وتعد أيضا وسيلة لاكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.

– كما تضمن زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي ، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم إلى الخارج . [5]

4–عيكوس خديجة ، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، 2011 ، ص 09 .

5–بوزكري جمال ، الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، اقتصاد دولي ، 2013 ، ص 79 .

2 . على مستوى المؤسسات :

–تخفيض تكلفة أداء النشاط التجاري للشركاء ،تحسين مستوى جودة المعلومات المستخدمة في إدارة الشراكة خلال الوقت مما ينعكس على جودة المعلومات المستخدمة لكل شريك .

إن معظم الشركات تفضل مشروعات الاستثمار المشترك عن التملك المطلق لمشروع الاستثمار، و قد يرجع هذا إلى أسباب ثقافية و أخرى سياسية . أما الأسباب الثقافية فتمثل في مشكلة اللغة والعادات والتقاليد وسلوكيات البيع والشراء في الدول المضيفة، و من ثم فالطرف الوطني يمكنه المساعدة في التغلب على المشاكل التسويقية المرتبطة بمثل هذه العوامل ، [6]

يساعد في تقليل إخطار المصادرة أو التأميم لمشروعات الاستثمار والتي قد تنجم خاصة في دول العالم الثالث عن الثروات أو عدم في الاستقرار السياسي . [7]

المطلب الثاني: مبادئ الشراكة وأنواعها

الفرع الأول:مبادئ الشراكة هناك العديد من النقاط الواجب توفرها لنجاح نموذج الشراكة و تحقيقها الأهداف المرجوة منها :

– **الالتزام والتعهد** :وهو أن يتم انجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف بالالتزام بالدور المحدد له من قبل

6– رفعت السيد العوضي وإسماعيل على بسيوني ، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية. الإدارية ، القاهرة ،ط2 ، 2007 ، ص 184/ 185 .

7–عبد السلام أبو قحف ، التجربة اليابانية في الإدارة و التنظيم ، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3.، 1997، ص 50 .

. الاستمرارية :غالبا ما يستمر تنفيذ المشروعات الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص إلى فترات طويلة ، و خلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسة الدولة مما قد يؤدي به بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة ، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية ، كما يجب تحديد الإطار العام و منهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة .

. الشفافية :تعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعية مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة . [8]

8–دائرة المالية ، الشراكة بين القطاع العام الحكومة و القطاع الخاص، Public Private Partner ship إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية، حكومة دبي ، أبريل 2010 ، ص 09 .

الفرع الثاني : أنواع الشراكة

تتخذ الشراكة أشكالاً مختلفة و هي كما يلي :[9]

. أولا : الشراكة الصناعية :

تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي إذ يتم من خلالها قيام شراكة بين طرفين أجنين أو أكثر يتفقون على إنجاز مشروع صناعي من خلال دمج و مع ومشاركة التجهيزات و الوسائل المختلفة و كل عناصر الإنتاج التي يمتلكها الشركاء نظرا لضخامة التكاليف المخصصة له ، يأخذ هذا النوع من الشراكة عدة أشكال منها :

1 . عقود التصنيع :

تعتبر عقود التصنيع اتفاقيات تبرم بين شركة أجنبية و إحدى الشركات بالدول المضيفة ، يتم بمقتضاها قيام الشركة الأجنبية بتصنيع و إنتاج منتجات شركة الدولة المضيفة ، عادة ما تكون هذه الاتفاقية طويلة الأجل، يتحطم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع . من الأمثلة الميدانية على ذلك ، الشراكة بين شركة جنرال موتور باعتبارها أول مصنع للسيارات في العالم ومجموعة دايو الكورية لصناعة المعدات التقنية .

2 . اتفاقية المقاولة من الباطن:

تعرف المقاولة من الباطن على أنها عملية تتم حسب اتفاق بين مؤسسة رئيسية تسمى الآمرة و مؤسسة ثانوية تسمى المنفذة .

ينص الاتفاق على أن المؤسسة الثانوية مطالبة بتنفيذ ما يطلب منها صنعه لحساب المؤسسة الرئيسية وحسب أوامرها

9-أنفال سريدي ، واقع الشراكة عام خاص في الجزائر دراسة حالة كل من مؤسسة GCYOMA ALGERIE : ENTER جامعة 08 ماي1945 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تسيير، 2018 ، ص 10.

3 . عقود تقسيم الإنتاج

يتم في هذا الشكل من العقود التزام الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة لصالح شركة ثانية في دولة مضيفة ، حيث تستخدم الشركة الأجنبية طاقاتها الخاصة من أجل استغلال هذه الموارد .

ثانيا : الشراكة المالية : إن الشكل يخص الجانب المالي ، الإضافة إلى الشراكة التعاقدية هناك الشراكة المالية أي أنها تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال :

. وزن كل شريك .

. مدة أو عمر الشراكة .

. تطور المصالح لكل شريك.

ثالثا : الشراكة التقنية : تمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيات والخبرات ، حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج .

1 . اتفاقية التعاون :

في مجال البحث و التطوير تبرم الشركات المضيفة اتفاقية شراكة للبحث والتطوير مع شركة أجنبية أو مكتب دراسات متخصص أجنبي .

لمدة زمنية معينة قصد تطوير مشروع محدد، فهي تعمل من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات .

2 . اتفاقيات التراخيص : هي عبارة عن اتفاق تقوم بمقتضاه شركة أجنبية بالتصريح لمستثمر أو أكثر عام أو خاص بالدولة المضيفة لاستخدام ملكيتها الفطرية أو التكنولوجية كبراءة الاختراع والعلاقات التجارية ونتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية و غيرها، دون التنازل عنها مقابل أجر أو رسوم يتفق عليها الطرفين. فالشركة المرخص لها تكسب فقط حق الاستغلال ، ويتعين على الشركة المرخصة أن تمكنها من استغلال تلك الحقوق بنفس الدرجة كما لو كانت هي التي تستخدمها .

رابعا : الشراكة الخدماتية :

تعد الشراكة الخدماتية إحدى القنوات الحديثة لتوظيف رؤوس أموال الشركات العالمية التي ميزت بداية القرن العشرين . من أشهر العقود المبرمة في هذا النوع من الشراكة هي عقود التسيير التي تقوم بموجبها الشركات الأجنبية بتسيير شركات وهيئات قطاع الخدمات في الدول المضيفة مقابل مبلغ من المال ،إضافة إلى كل هذه الأنواع التي سبق ذكرها ، هناك أشكال أخرى للشراكة تتحد حسب نوع الأطراف المشاركة ، إذ يمكن أن تقوم الشراكة بين أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية ، كما يمكن أن تكون اتفاقية بين شركتين أو أكثر ، وتتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المشاركة أو المتعاقدة فنجد :

. الشراكة العمومية : هي الشراكة التي تتم بين دولة و أخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية.

. الشراكة الخاصة : هي التي تتم بين شركات خاصة .

. الشراكة المختلطة : تتم بين شركات خاصة و أخرى عمومية .

خامسا: الشراكة التجارية :

للشراكة التجارية طابع خاص حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج و هذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق و يخص جانب التسويق بشكل كبير .

إذن الشراكة التجارية تلعب دورا ديناميكيا في مجال نشاطات الشراء والبيع وتسويق المنتجات بين الأسواق الدولية ، نظرا للعديد من المزايا التي تحققها لكل الأطراف المشاركة ، من أهمها :

. تقليص تكاليف المعاملات التجارية للشركات عن طريق وضع منتجات في شبكة التوزيع المتخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير ، و تسهيل اقتحام الشركات إلى أسواق دولية جديدة عن طريق وضع هياكل وشبكات توزيعية مختلفة في الأسواق الجديدة .

لهذا النوع من الشراكة أنواع عديدة نذكر منها :

1 . اتفاقية التوزيع:

تتمثل هذه الاتفاقية في قيام شركة معينة ، لديها الرغبة في تصدير منتجاتها إلى أسواق دولية ، بعقد اتفاقية شراكة مع شركات أخرى في الدول المضيفة ، قصد قيام هذه الأخيرة بتصريف منتجات الشركة الأولى، وعليه يكون الشريك الأجنبي بموجب هذه الاتفاقية إما مستوردا أو موردًا مكلفا بالقيام بنشاطات الشراء للمواد الأولية أو لبيع منتجات خاصة بالشركة المضيفة في الأسواق المحلية أو الأجنبية .

2 . اتفاقية التموين :عادة ما تقوم مجموعة من الشركات من مختلف دول العالم بتركيز منتجاتها في دولة مضيفة قصد توسيع أفاق التموين : فتلجأ المؤسسة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظرا لافتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتج ، أو لارتفاع تكلفة إنتاجه مقارنة

بإمكانية شرائه من المصدر الرئيسي أو نظرا للسمعة و الشهرة التجارية العالمية المميزة التي يمتاز المنتج من قبل المصدر الرئيسي .

ومن الأمثلة التي تجسد ذلك نجد مثلا الإستراتيجية المتبعة من طرف شركة (IBM)عند اختيار اختيارها لاتساع التعاون الأفقي للتموين مع شركة (startus) التي تمتاز بالكفاءة العالية لبعض أجهزة الكمبيوتر هذا لا يعني أن الشركة (IBM) غير قادرة على تطوير أجهزة بنفسها .

لكنها فضلت اللجوء لاتفاقية التموين لتحقق غايتها الآنية

3 . اتفاقية التعاون:

تعاقد المؤسسات التي ترغب في اقتحام أسواق جديدة مع مؤسسة متواجدة في السوق المضيف لتضع تحت تصرفها المنتجات التي تريد تسويقها ، فاتفاقية التعاون تمثل وساطة تجارية بين المؤسسة المنتجة والزبون عن طريق تدخل الطرف المسوق في البلد المضيف لهذه السلع أي المورد .

المطلب الثالث : ايجابيات وسلبيات الشراكة.

الشراكة هيا علاقة تجمع ما بين مؤسستين أو أكثر من الأفراد الذين يقومون بإنجاح أو استمرارية الأعمال لذلك الشركاء يتقاسمون الربح و الخسارة على حد سواء ،لذلك وجب معرفة الجوانب السلبية و الإيجابية التي تظهر جلية في وقت آخر .

أولا : ايجابيات االشراكة .

. القدرة على التعلم والتكيف لتطوير المهارات ، أو التعاون من أجل تطوير المنتجات والخدمات .

أكثر من مالك للمشروع يسهل السيولة المادية اللازمة لبدأ المشروع ناشئ بميزانية عالية .

. اكتساب الكثير من المهارات والخبرات بانضمام شركاء جدد للمساهمة في زيادة الأرباح و التأثير إيجابا على زيادة الإيرادات .

. الشراكة تختلف إدارة أفضل وتخطيط مالي وفرص توسعة للمشروع يصعب إيجادها في مشروع فردي .

. في حال وقوع خسائر يتشارك الأطراف في المسؤولية مما يجعل الدعم المعنوي أكبر .

. هناك نسبة متدنية في اتخاذ قرارات متهورة

ثانيا : سلبيات االشراكة

. حالات السخط المتراكمة من العجز المالي ، الفرق العمري بين الشركاء، الاختلاف الطبقي والسلوكي و اختلاف الأهداف كلها أسباب لفسيخ عقد الشراكة :

. غلبة وهيمنة أحد الشركاء على الآخر بمحي مبدأ المساواة .

. عدم القدرة على تسوية الخلافات البسيطة تؤدي في أغلب الأحيان إلى إشكاليات أكبر .

. فقد الملكية في حال الإفلاس أو إخفاق أحد الأطراف بالالتزام بوعوده

. إلا أن هذه الشراكة هي في بعض الأحيان تكون محدودة ، في حالة ما اشترطت الدولة شروطا غير مألوفة تتمثل في إمكانية الدولة إعادة شراء كل الحصص و الأسهم التي يملكها الشريك الأجنبي من جهة ، و ممارستها حق الشفعة أو بإعطاء ترخيص في حالة قيام الشريك الأجنبي ببيع أو تحويل أو التنازل عن حصته أو أسهمه في الشركة المختلطة الاقتصاد . [10]

---

10 – أمينة ركاب ، الملتقى الوطني في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2016

المبحث االثاني : ماهية التنمية المستدامة

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا،لذلك اعتبر المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول إلى تحقيقه،وهذا ما جعل من المصطلحا ت تشيع هذه الأيام لان الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض،وقد تعدد ت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنفذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية،والذي يقف عليه مصير البشرية،وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث،انطلاقا من المطلب الأول الذي يشمل تعريف التنمية وخصائصها،والمطلب الثاني خصائص التنمية المستدامة،وفي المطلب الثالث مجالات التنمية المستدامة.

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة و خصائصها .

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة.

ـ أولا : من الناحية اللغوية : يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظين هما : التنمية والمستدامة. و التنمية في اللغة مصدر من الفعل(نم ى) . يقال : أنميت الشيء أو نميته : جعلته ناميا. [11]

أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء ، دام ، يدوم ، استدامة ، أي طلب دوامه . [12]

11-أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، لبنان ،، دار صادر للطباعة و النشر ، المجلد الرابع ، الجزء 24 ،1997 ، ص 341 .

12-المرجع نفسه ، ص 213

ثانيا : اصطلاحا:

حظي موضوع التنمية باهتمام كبير خاصة من جانب المهتمين بالدراسات الإنسانية لم ينله أي موضوع آخر بنفس الدرجة ، و كان من نتيجة هذا الاهتمام أن ظهر العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية ، منها من يحاول التركيز على الجانب الاجتماعي ، و منها من يحاول أن يركز على الجانب السياسي ، إلا أنه بمراجعة تلك النظريات يظهر أنه في المراحل الأولى كان

التركيز على الجانب الاقتصادي ، بمعنى أن معظم تلك الدراسات قد أنصت على معالجة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث ، وبالتالي فقد تم الربط بين التنمية و الاقتصاد ، أو بمعنى آخر يكون التركيز في التنمية حول رفع مستوى الدخل القومي والثروة [13]

يشير مصطلح التنمية إلى الانتقال المقصود من حال إلى آخر أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع. [14]

. أما باللغة الانجليزية فيشير إلى التغيير الجذري للنظام القائم و استبداله بآخر أكثر كفاءة ،و قدرة على تحقيق الأهداف المخططة [15].

---

[13] هشام مصطفى محمد سالم الجمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، كلية الشريعة والقانون بطنطا(الجامعة الأزهر) ، قسم القانون العام تخصص الاقتصاد والمالية العامة 1437هـ / 2016م ،العدد الحادي والثلاثون – الجزء الرابع ، ص 1693.

[14] سعد طه علام : " التنمية والدولة" القاهرة : دار طيبة ، 2004 ، ص10 .

[15] جمال حلاوة ، علي صالح مدخل إلى علم التنمية ، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع 2009 ، ص 23 .

في حين تعرفها الأمم المتحدة : بأنها توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، و مساعدتها في الاندماج في حياة المجتمع ، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع . (16)

ويقصد بالتنمية المستدامة الدفع بشيء معين لأن يستمر لمدة طويلة من الوقت ، و تشمل الاستدامة تغيراً في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته ، و يجب أن تحقق هذه التغيرات في جميع الدول جزء من مجموع

الإجراءات للمحافظة على رأس الحال البيئي ، و لتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية . (17)

---

16 محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية : دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ، ب س ن ، ص 13

17يوسف آزروال ، " دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة ، الجزائر ، جامعة الجلفة ، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد1 . العدد الثاني ، 2016 ، ص 325 .

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة.

تستمد خصائص التنمية المستدامة من تقرير لجنة برنت لاند و مبادئ إعلان ريو، إذ ورد في تقرير لجنة برند لاند أن الوضع الجديد يفرض على الأمم أن تستهدف نوعا من التنمية يصبح فيه الإنتاج والمحافظة على الموارد بمشاركة الإنسان وفق سياسة تسمح للأفراد بالعيش الحسن للوصول العادل إلى الموارد ، وتشتمل هذه الخصائص ما يلي : [18]

1- الإنسان محور التنمية المستدامة : تستمد هذه الخاصية من المبدأ الأول من إعلان ريو الذي ينص : " بأن الكائنات البشرية هي مركز الانشغالات الخاصة بالتنمية المستدامة و له أن يحيى حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة .

2 . تحقيق العدالة ما بين الأجيال : تستمد هذه الخاصية من المبدأ الثالث من إعلان ريو الذي يقضي بأنه "إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل بشكل منصف الاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية المقبلة " .

3 . إدماج البيئة في سياسات التنمية : تستمد هذه الخاصية من المبدأ الرابع من إعلان ريو الذي ينص " من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يجب أن تكون حماية البيئية في العمليات التنموية لتفادي تبذير الموارد وضمان وفرتها على المدى الطويل.

18زيد المال صافية ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي . الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي الكلية الحقوق ، 2013 ، ص 32 /37

وهناك خصائص أخرى تتميز بها التنمية المستدامة هي :

4 . أنها تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها ، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة .

5 . أنها تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي . [19]

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال آلياتها و محتواها و التي يمكن ايجازها في الآتي : [20]

أولا : ضمان نوعية حياة أفضل للسكان

إن من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها هي تحسين مستوى المعيشة جميع أفراد المجتمع من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو ، من خلال العمل على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد الحالية و المستقبلية ، و تحسين جودة الحياة

ثانيا : التخفيف من انتشار الفقر المدقع في العالم :

إذ تشير الإحصاءات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخصا لا تتوفر لديهم مياه الشرب المأمونة.

19عبد العزيز قتال ، دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة ، الجزائر، جامعة جيجل ،م جلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 1 ، عدد خاص ، أفريل 2018 ،ص 151 .

20محصول سعيد، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة - الجزائر ، سطيف، جامعة فرحات عباس - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 2002 -2012 ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، 2014، ص 69/68 .

ثالثا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البينية القائمة :

من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة ، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لمشاكلها.

رابعا :تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على موارد محددة و بالتالي فهي تعمل على الحيلولة دون استنزافها وتدميرها ، وعلى استخدامها .

بشكل عقلاني ، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام قدرتها على التجدد من خلال وضع الآليات و رسم الخطط المسبقة للحفاظ على المواد الطبيعية المتاحة و في نفس الوقت البحث عن بدائل للمواد الواسعة الاستعمال

المطلب الثالث : مجالات التنمية المستدامة .

يمكن الإشارة إلى هذه المجالات المستهدفة بالتنمية المستدامة على النحو التالي :

أولا : المياه :

من الناحية الاقتصادية تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد مستمر و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية و الريفية في المجال الاجتماعي ، العمل على تامين الحصول على المياه النظيفة للاستعمال المنزلي و الزراعة ، أما في المجال البيئي فتهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية الجوفية .

ثانيا : الغذاء :

تتشابه كل من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تسعى نحو زيادة الإنتاجية الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي

ثالثا :الصحة من الناحية الاقتصادية العمل على الرعاية الصحية الوقائية ، أما من الناحية الاجتماعية فتسعى التنمية المستدامة إلى ضمان رعاية صحية أولية للأغلبية الفقيرة ، و الحماية البيئية .

رابعا : السكن والخدمات :

على الصعيد الاقتصادي ضمان توفر المواد الكافية للبناء و موارده و نظم المواصلات ، و على الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على السكن المناسب بالتكلفة المناسبة، أما بخصوص البيئة فالعمل على ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي ، بالإضافة إلى الصرف الصحي .

خامسا: الطاقة :

بخصوص الجانب الاقتصادي ، ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الجيد للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات، و في الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي .

سادسا : التعليم :

من الناحية الاقتصادية، ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية ، ومن الناحية الاجتماعية ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة ، أما الجانب البيئي السعي نحو إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية .

سابعا: الدخل :

يركز الجانب الاقتصادي في هذا الجانب على زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الحكومي ، ومن الناحية الاجتماعية دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي . [21]

21غالب محمود حسين السالم ، واقع و إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس ، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري و الإقليمي ، 2008، ص 33/ 34.

خلاصة:

وبالتالي تعني الشراكة تعزيز التعاون بين الأطراف المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة ولتحقيق التنمية الشاملة المستدامة لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون المساس بإمكانيات الأجيال القادمة، تتطلب التنمية المستدامة توازنا بين الاحتياجات الحالية والقدرة على تلبية احتياجات المستقبل.

الفصل الثاني :

العلاقة بين القطاعين العام والخاص و دورها في التنمية المستدامة

تمهيد:

يمثل القطاع العام والقطاع الخاص عملتان لوجه واحد من خلال اشتراكهما في هدف واحد وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تعاون وتعاطف بين الحكومة والشركات الخاصة في تبادل المعرفة والموارد والمسؤوليات ، فيعتبر القطاع العام المسؤول عن تحقيق المصلحة العامة وتوفير الخدمات الأساسية ، بينما يلعب القطاع الخاص دورا في توفير الاستثمارات والابتكار وخلق فرص العمل، تعتبر هذه العلاقة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع ، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتوفير الطاقة المستدامة وتعزيز التعليم والصحة لبناء مستقبل أفضل للجميع و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل التخليص لدراسة العلاقة بين القطاعين العام والخاص وآثارهما على التنمية المستدامة .

ـ المبحث 01:الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تمهيد: تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي انتشرت بشكل كبير في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ،حيث تبين لحكومات الدول وخاصة الدول النامية أن الشراكة مع القطاع الخاص هي أحد الخيارات الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع،ومن جهة أخرى فإن تزايد عدد السكان أدى إلى تزايد نمو الطلب على الخدمات،ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى أهمها عدم استيفاء الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع أدى إلى ضرورة إقامة شركات مع وحدات القطاع الخاص،وذلك بعد أن تبين إن عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم من خلال تكاليف الجهود بين القطاع الخاص من خلال حشد كافة الإمكانيات المادية والبشرية للقطاعين.

المطلب 01:مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ومبرراتها

الفرع الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

1-القطاع العام: ويتمثل في مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، و تقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلم والخدمات و تقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

كما يعرف كذالك على انه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة،وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بالأنشطة الاقتصادية العامة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة. [22]

22-خميس خليل،"مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر،"الجزائر، جامعة ورقلة،مجلة الباحث،عدد، 09، 2011،ص205

هي تلك القطاعات التي تكون مملوكة للدولة أما أن تكون استثمارية ربحية ،أو استثمارية خيرية أو غير ذلك،وهي التي تخدم المجتمع ولا يمتلكها أفراد وتشرف عليها الدولة و تتكفل برواتب موظفيها،كما يمكن تعريف المؤسسة بمجموعة الأفراد الذي تربطهم دائرة واحدة وفق عمل مؤسسي وهيكل إداري منظم ومن الأمثلة على المؤسسات الحكومية:

-المدارس والجامعات الحكومية

- وزارة الدولة

- بعض الهيئات والمؤسسات الوزارية التي تتبع رئاسة الوزراء

- المستشفيات الحكومية

- قطاعات الأمن والسلامة [23]

2_القطاع الخاص :ويتمثل في جزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد. كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن [24]

هو مجموعة المؤسسات التي تكون خاضعة لرأس مال الأفراد أو الشركات كما يمكن تعريفه كذلك على انه قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات،والشركات التي يمتلكها أفراد بصفة شخصية،وغير مرتبطة بحكومة الدولة أو أية مؤسسة من مؤسساتها.

---

23 -حليمة سعيد،مرجع سابق،ص02

24 خميس خليل ،مرجع سابق،ص205

.

من التعريفات الأخرى للقطاع الخاص:هو مجموعة المهن والأعمال التي يعمل فيها ،او مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات،والمهارات المكتبية سواء بالاعتماد على التدريب المهني،أو التعليم الأكاديمي،ويساهم القطاع الخاص بتوفير الخل للأفراد،من خلال وجود مجموعة من فرص العمل ضمن المنشآت الخاصة. [25]

3-عرفت الشراكة ما بين القطاع العام والخاص بأنها:

"عملية إشراك القطاع الخاص في بناء وإدارة تشغيل الخدمات والأنشطة ومشاريع لبنية التحتية و المرافق العامة للدولة،والاستفادة من خبراته في إنشاء وإدارة وتشغيل مشاريع مثل الطرق ، الاتصالات ،المواصلات ،الجسور ، المطارات،الموانئ، سكك الحديد، النقل، القطاع الصحي والتعليمي، المياه، الكهرباء، توليد الطاقة المتجددة ومجاري الصرف الصحي وغيرها... [26]

وإن كان يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات المدلولات المتعددة، (ppp) ، و اختصارا"partnerahip public_ private" ... يعد ترجمة للمصطلح الإنجليزي بأنها . New Webstet و من ترجمة التعريفات التي عرفت بها الشراكة ما يلي : عرفها تاموس رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أيه مشاريع مشركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم .[27]

---

25 -حليمة سعيد،مرجعنفسه

26 -رياطي شمس الدين ياسين،"الشراكة العامة والخاصة"، مستغانم ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم القانون الخاص، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، 2023،ص17.

27-د. عادل محمود الرشيد ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات) ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 م ، ص3.

تعريف الأمم المتحدة:

التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص تعرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل. [28]

تعريف اللجنة البريطانية للشراكة بينالقطاعين The BritishGommission:

on public and privatesect or partolakis and كما ورد في دراسة APOSTOLAKIS

AND SMITH بأنها "علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول السياسة العامة للبلد " [29]

. تعريف صندوق النقد الدولي :

يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية الأساسية والتي كان يتم تقديمها تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية، وغالباً ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه. .[30]

---

28 –محمد محمد مسعد الشامي : " : "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة بور سعيد ،كلية التجارة "مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (24) – العدد الأول ، جانفي 2023 ، ص50 .

29– د عادل الرشيد ،المرجع السابق ، ص3.

30–محمد محمد مسعد الشامي ،المرجع نفسه،

تعريف البنك الدولي :

الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول و خدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة ، و قد نشأة الحركة بين القطاعين العام و الخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي ، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشروعات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت لا تزال تستخدم بصفة أساسية في مشروعات البنية التحتية ذات الصلة بالمواصلات، وأماكن الإقامة . [31]

وعرفها أحد المعاصرين بأنها : " أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص، المتعلقة بتوظيف إمكانيتها البشرية ، والمالية، والإدارية ، والتنظيمية والتكنولوجية، والمعرفية ، على أساس من المشاركة الالتزام بالأهداف ، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة ، والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل . [32]

31_ محمد محمد مسعد الشامي ، مرجع سابق، ص50.

32عادل محمود الرشيد مرجع سابق ، ص06

.

بصورة عامة تعرف الشراكة على أنها " اشتراك طرف آخر أو أكثر من طرف محلي أو أجنبي للقيام بإنتاج سلع جديدة أو تنمية السوق أو نشاط إنتاجي و خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال ، و بالتكنولوجيا ، فإن هذا يعتبر استثمار مشترك و هو من الاستثمارات الأكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع . (33)

عرف العديد من الباحثين و الخبراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص كل بأسلوبه الخاص.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطورا في أسلوب تمويل التنمية الاقتصادية وإعادة النظر في دور الدولة و مسؤولياتها وكيفية إدارة شؤون الخدمات العامة،يعتبر مفهوم الشراكة عن تحول في نموذج تمويل

وإدارة البنية التحتية والخدمات العامة، يعبر مفهوم الشراكة عن تحول في نموذج تمويل وإدارة البنية التحتية والخدمات ، تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام وسيلة تعاقدية تمكن من الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية و القدرات التمويلية لد ى القطاع الخاص لتقديم الأصول العامة.

33محمد يعقوبي الأخضر عزي، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية،الجزائر ،بسكرة ـمجلة العلوم الإنسانية ، العدد 14، أكتوبر 2004 ،ص 2

– تبنى البنك الدولي وجهة نظر أوسع في تعريف الشراكة،حيث تعرف بأنها عقد طويل الأجل بين طرف خاص و وكالة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة،يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة من المخاطر والإدارة،كذلك يمكن أن يشير مفهوم الشراكة إلى الترتيبات، عادة على المدى المتوسط إلى الطويل بين القطاعين العام والخاص ، التي تتم بموجبها تقديم بعض الخدمات التي تقع ضمن مسؤوليات القطاع العام من قبل القطاع الخاص مع اتفاق واضح على الأهداف المشتركة لتقديم الخدمات العامة.

بحسب المفوضية الأوروبية يشير مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاصة بشكل عام إلى أشكال التعاون بين السلطات العامة والقطاع الخاصة بغرض ضمان تمويل أو بناء أو تجديد أو إدارة تشغيل البنية التحتية أو تقديم الخدمات .

– كما تعرف منظمه التعامل الاقتصادي والتنمية الشراكة بين القطاعين العام الخاص بأنها اتفاق بين الحكومة و واحد أو أكثر من الشركاء من القطاع الخاصة يقوم بموجب الشراكة بان من القطاع الخاص بتقديم الخدمة بطريقة تتمشى فيها أهداف الربح للشركاء من القطاع الخاص .

–لعل القاسم المشترك بين هذه التعريفات أن هناك مجهود تعاوني مستمر ومشاركه وتوزيع للمخاطر وتعهد بالالتزامات التعاقدية من اجل تحقيق أهداف مشتركه فالشراكة بهذا المفهوم هي آلية تلجأ لها الحكومة عند تنفيذ مشاريع خدماتية تقدم عادة من قبل القطاع العام بأهداف استخدام خبرات وموارد القطاع الخاص

عندما تواجه الحكومة نقصان في كفاءة الخدمات المقدمة . [34]

وإن كان يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات المدلولات المتعددة، (ppp) ، و اختصارا"partnerahip public_ private" ... يعد ترجمة للمصطلح الإنجليزي بأنها . New Webstet و من ترجمة التعريفات التي عرفت بها الشراكة ما يلي : عرفها تاموس رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أيه مشاريع مشركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم . [34]

---

34 –أحمد أبو بكر بدوي ،"أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"، دولةالإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي ،الدائرة الاقتصادية ،ديسمبر 2020،ص02.

الفرع الثاني: مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص

تتعدد مبررات الشراكة ودوافعها ويلتقي الخبراء وفي الكثير منها فابرز مبررات شراكة تتلخص في التطور التكنولوجي والتقني للمشاريع وزيادة المنافسة في السوق ونقص التمويل وعدم الثقة بالتشريعات القانونية المتعلقة بحل المشاكل وارتفاع المخاطرة البيئية بالإضافة إلى عدم وضوح الحدود التي تنظم التعاون بين القطاعان العام الخاص .

1-ندرة الموارد المالية والطبيعية والبشرية والتكنولوجية، وهنا يأتي ودور الشراكة في التوظيف السليم لهذه الموارد بدلا من وجود منافسة بين هذه المجالات عن طريق تقاسم الالتزامات بين الشركاء.

2- اعتماد الشركاء على بعض في انجاز أعمال معينة.

3- عدم الوضوح في جميع المعلومات والمعارف المراد تبادلها في حالة تبادل الخيرات والمعرفة بين منظمتين.

4-إن زيادة عدد الشركات لشركة معينه هو دليل على قدرة ةهذه الشركة على التحقيق السليم لجميع متطلبات الشركة .

5-مدى موافقة استراتيجيات الشراكة المتبعة مع مبادئ الشركة التي تتابع هذه الشراكة .

6-بعض القوانين التي تتطلب من الشركة التابعة للقطاع الخاص تنفيذ الشراكة .

7-أما العوامل الشخصية التي تبرر الشراكة فهي التي تتعلق بآلية تنفيذ الشراكة بين قطاعات المختلفة .

في حين أن (Brinkeroff et al,2011) يرجع مبررات الشراكة إلى :

1-إن وجود الشراكة يزيد من كفاءة العمل عن طريق إتباع عملية المقارنة وتقسيم العمل.

2-الشراكة تطرح حلولا متكاملا للمشاكل التي تواجه الشركاء ،وتكون هذه الحلول مناسبة لطبيعة هذه المشاكل.

3- تكون آلية القرار أكثر عملية في الوصول للمصالح العامة.

وترى (Mckanzie,2002) إن مبررات الشراكة هي:

1-تحقيق عوائد أعلى على الأموال المستثمرة.

2-الاتجاه إلى إنشاء بنية تحتية جديدة.

3-محاولة التغلب على القيود المفروضة على التمويل العام.

4-اتجاه الحكومة لتوظيف القطاع الخاص في مجال الخدمات العامة .

5- استعداد مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل الشراكات.

أما في دراسة (Hofmeister et al، 2004)كانت مبررات الشراكة تتمثل في تقاسم المخاطر بين أطراف الشراكة ،ويمكن من خلالها استغلال الثروات في القطاع الخاص ،ومن خلال الشراكة يمكن دعم فكرة الدولة المتمكنة،وتنفيذ المشاريع في وقت محدد وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها،وتوسيع الموارد والبناء على اقتصاديات الحجم،و أيضا ممكن من خلال الشراكة متابعة الأداء وتنفيذ العمل بشكل أفضل من قبل القطاع العام. (35)

35-أنسام عماد فارس فارس،"ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص ندورها وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين، فلسطين -،نابلس، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، مذكرة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية ، 2022،ص43،44.

المطلب02:الفرص والفوائد التي تنتجها الشراكة:

أن هناك العديد من الفرص والفوائد التي تتاح للجهات العامة و الخاصة في حال إنشاء الشركات

فيرى:(Sharif khodja et al.,2021)

إنشاء مرافق البنية التحتية الاجتماعية مع توفير الخدمات العامة،وتوزيع التكاليف والمنافع المتبادلة، وتوزيع مخاطر المشاريع المشتركة في اتجاهات مختلفة،وأخيرا ضمان استقرار أوضاع المشروع وضمان حقوق المستثمر الخاص .

بينما من وجهة نظر (Grant ,1996) :

أن الشراكة تسهم في خلق بنية عمل ديناميكية بعيدة عن البيروقراطية الحكومية وتساعد الشراكة على أداء المهمات بطاقة عالية نتيجة تجميع الخبرات والمهارات المكملة

لبعضها البعض خصوصا في تنفيذ المشاريع الجديدة من نوعها،وبشكل استراتيجي ،فإن الشراكة تسمح بتحقيق التميز اللازم دون التأثير على عمل الحكومة وأهدافها المتعلقة بإدارة الخدمات وتطوير السياسات الاجتماعية .

ويرى (Mcquaid et al.,1999)إن فوائد الشراكة تتلخص في:

1-من خلال الشراكة يمكن تطبيق نظام مسائلة أقوى خاصة بتلك الأعمال التي تتعلق بالمساهمة في نفقات الحكومة وكذلك تحسين المسائلة في آلية إدارة المواد.

2- تعتبر الشراكة أكثر كفاءة في ترتيب القيادة وتنفيذ جداول للإعمال.

3- تساهم في وجود مشاركة مجتمعية اكبر.

4- تخفيض الشراكة ازدواجية الخدمات المقدمة

5-الشراكة تقلص من الصراع بين الإطراف المختلفة

6- لقد أتاحت الشراكة الاستقرار والاستمرار في مواجه ة التكوين المتغير للهيئات القانونية

7- التعاضد الذي يتم على أساس تحقيق نتائج أفضل في الشراكة مقارنة بما يستطيع تحقيقه أطراف الشراكة كل على حدة.

8- التحول والمقصود به تأثير الشركاء على بعضهم البعض عن طريق التفاوض للوصول إلى المعايير والأهداف المرجوة.

9- توسيع الميزانية وتتم من خلال الحصول على موارد إضافية من جميع الشركا ء

مما سبق نستطيع إن نلخص فوائد الشراكة بأنه يمكن من خلالها توزيع وتقاسم المخاطر، ويتم من خلالها أيضا الاشغال الأمثل للموارد وتحسين مستوى المسائلة، هذا عدا عن زيادة المهارات والكفاءة لأداء العمل لدى العاملين، بالإضافة إلى تجاوز بعض الأمور التنظيمية والعقود التي تفرضها الحكومات، إثناء تنفيذ المشاريع وتقليل الازدواجية، وبالتأكيد إذا تم تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أي مجال فسوف تحظى بجزء جيد من الفوائد السابقة ذكرها [36]

36-أنسام عماد فارس فارس، مرجع نفسه، ص 45.

المطلب الثالث: أشكال الشراكة وشروطها:

أولا :أشكال الشراكة

صنف الباحثون الشراكة بعده طرق ،وبعضهم صنف الشراكة من منظور عام وتوجيهات عريضة، وآخرون صنفوها من منظور محدد ة أكثر بناء على كيفية اتخاذ القرار ،نوع القطاع، النشاط، نوع الملكية، وغيرها .

1- تصنيف عام الشراكة

قسمت الشراكة بناء على العلاقات المؤسسية، إما الشراكة التي تبنى على أساس تعاقدي، أو تلك التي تبنى على أساس تعاوني.

فالشراكة التعاقدية هي التي تبنى على عقد يتم من خلاله إيصال الخدمات العامة المتفق عليها، وتكون العلاقة عمودية بهذا النوع من الشراكات بحيث تقوم جهة مرجعية واحده بالرقابة على الشركاء الآخرين وهذه الجهة التي تمارس الرقابة لا تشارك بتنفيذ المهام ،ومن صلاحياتها إنهاء الشراكة دون موافقة باقي أطراف الشراكة، أما الشراكة التعاونية فهي تلك التي تتم على أساس تشاركي وتنفذ من خلال هذه الشراكة عمليات الإدارة والتنظيم ،فهذا النوع من الشراكة تكون فيه العلاقة أفقية بين الشركاء، أي أن القرارات تؤخذ بشكل جماعي ،ويتم تنفيذ هذه القرارات بشكل جماعي بحيث لا يوجد إشراف على التنفيذ من طرف واحد فقط.

2- تصنيفات الشراكة التعاقدية:

يمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أشكالا مختلفة وفقا لمعايير العقد الذي تبنى عليه العلاقة بين القطاعين العام والخاص :

-عقد إدارة.

يتم التعاقد بين القطاعين العام الخاص على إدارة الخدمة من قبل القطاع الخاص وتزويد القطاع العام بها، بينما يتكفل القطاع العام بتوفير التمويل وإدارة عمليات الصيانة وغيرها وتتراوح مدة هذا العقد بين ثلاثة إلى خمس سنوات ويقدم خلالها القطاع العام بعض الضمانات للقطاع الخاص لضمان حقوقه في الحصول على العوائد.

2-عقد الخدمة:

ويكون القطاع الخاص في هذا العقد مسؤولا عن تزويد الخدمة ويحصل على عائد من قبل القطاع العام نتيجة لإدارته لجزء محدد من الخدمة المقدمة، ويبرم هذا العقد بين القطاعين العام والخاص ويكون قصير المدى، أي أن مدته تتراوح بين سنه إلى ثلاث سنوات.

3-عقد البناء والتشغيل والتمويل:

يقوم القطاع الخاص في هذا العقد بأعمال التمويل والتصميم والبناء وتزويد الخدمة والصيانة، وبعد انتهاء مدة العقد يتم نقل الملكية إلى القطاع العام، وفي هذا العقد يتم بيان كيفية تحصيل حقوق وعوائد القطاع الخاص من المستفيدين من الخدمات نتيجة استثماراته طوال مدة العقل وتكون مد ة مثل هذه العقود عادة طويلة.

4-تصنيف الشراكة وفقا للمنافسة والملكية:

تصنف الشراكة وفقا للملكية المباشرة والمنافسة بعده إشكال هي:

1)- الشراكة الاحتوائية: تهدف هذه الشراكة إلى تمكين الحصول على المعلومات والدعم من قبل طرف المعين من اجل تحقيق فوائد متوقعة ويقوم هذا النمط من الشراكة على ضم هذا النمط كشريك في مجلس الإدارة مثلا أو لجان استشارية للاستفادة منه في تحقيق بعض الأهداف.

2) التعاقد

ويتم هذا النمط من الشركات بناء على اتفاقية رسمية توقع بين منظمتين أو أكثر وكل منظمة تنفذ التزاماتها على أساس تبادلي مع باقي منظمات الشريكة.

3-الشراكة الغير الرسمية :

يبنى هذا النمط على الثقة العالية بين الشركاء والتي عاد ة ما تتم بينهم قبل الشراكة الرسمية ومراسمها، وتغطي الشراكة الغير الرسمية اتفاقات الضمنية بين الإدارة العليا لمنظمة معنية وشركائها كأنواع السلع التي تباع الأسعار وساعات العمل.

4-المشاريع المشتركة بدون رأس مال :

يهدف هذا النمط من الشراكات الى تنفيذ مشاريع معين ة عن طريق إنشاء شركة مستقلة إداريا عن الأعضاء ويكون دور الأعضاء مختصرا على تقديم الخبرات وتقديم العاملين ولا يساهمون برأس مال.

الفرع الثاني: شروط الشراكة الناجحة بين القطاع العام والخاص

تتضمن الشراكة بين القطاع العام والخاص تكوين علاقة تعاونية للنجاح بها يجب توفير شروط التالية:

-صنع القرارات الرئيسية من خلال خطة مبنية في بداية المشروع.

-توضيح خطوط المسؤولية في الشراكة.

-توضيح الأهداف المراد تحقيقها

-وجود حوافز للشركاء

- ضبط تقديم الشراكة.

بناءا على تقييم لدراسات عدة متعلقة بالشراكة شملت مجالات عدة مثل التعليم والصحة والنقل وغيرها.

في الولايات المتحدة الأمريكية خَلص Rosenau إلى الاستنتاج التالي:" عندما تكون اعتبارات التكلفة هي الاهتمام الرئيسي وعندما تكون العوامل الخارجية المؤثرة محدودة، وعندما يكون المدى الزمني للنشاط المعني قصيرا ،فان الشراكة تكون مناسبة.ويرى Grant أنه عند من اجل تقسيم شراكة وإنجاحها يجب توفر الشروط التالية:

-المشاركة في السلطة والمسؤولية بين القطاعين. [37]

37-أنسام عماد فارس فارس، مرجع نفسه ،ص47، 48.

– الاستثمار المشترك ومقارنة استثمارات القطاع الخاص مع الاستثمارات الحكومة من حيث الوقت والموثوقية في رأس المال السياسي، لتحقيق الفعالية.

– المسؤولية المشتركة في الالتزامات والمخاطرة.

– المنفعة المتبادلة، بناء المشاريع، بحيث توفر الفرص للشريكين.

توفير ثقافة مجتمعية داعمة لشراكة تشجيع القيادة، ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.

– وجود تصور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف للمجتمع، وفهم مشترك لإمكانيات المنظمة المراد تنميتها.

– توفر شبكة للجماعات والإفراد الرئيسيين والمعنيين بشراكة تشجيع اتصالهم مع القادة وتذيب الفروق بين الاهتمامات التنافسية.

– الرغبة والقدرة على رعاية الزيادة ،وتشجيع المخاطرة ورعاية المشاريع المرتبطة بها ،

الاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة ،بم فيها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، وتقليل لعدم التأكد المحيط بالإعمال لتشجيع الأفراد الذين يخاطرون اقتصاديا على الانخراط في الشركات [38].

---

38 عادل محمود الرشيد ،مرجع سبق ذكره ،ص21

المطلب الرابع:مخاطر الشراكة بين القطاعين:

إن عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يخلو من المخاطر والعوامل التي تهدد حسن سير المشروع المتعاقد عليه إذا أن هذه المخاطر في بعض الأحيان تكون متداخلة فيما بينها ولهذا سوف نتطرق إلى مجموعه منها فيما يلي:

أولا: إعادة التفاوض:

بالنظر إلى الطبيعة الطويلة الأمد لهذا النوع من المشاريع وتعقدها فانه من الصعب تحديد جميع الاحتمالات التي قد تم وقوعها خلال مده تطوير المشروع من طرف إقرار في العقد وخاصة أنها لم تحدد ضمن مخاطر العقد (كالأزمات الاقتصادية، والسياسية أو توقف المشاريع قبل نهايتها المقصودة), الأمر الذي يؤدي إلى تكرار التفاوض من قبل أطراف العقد ومن ثم الزيادة في التكاليف.

ثانيا:ضعف دراسات الجدوى:

إن الدراسات التي تنجز مسبقا لتحديد المشروع بما فيها اختيار المواقع هو الأمر الذي يدفع بصاحب المشروع (السلطة العامة) إلى تغيير أوامره في مرحلة من مراحل المشروع(بداية المشروع أو في المرحلة الوسطية أو في النهاية مما يستوجب إعادة التفاوض ويترتب عنها تكاليف إضافية.

ثالثا:عدم الدقة في تحديد خصائص المشروع

استغلال بعض المؤسسات الخاصة لهذه ألثغرة واستخدامها كورقة رابحة لتقديم عروض مغرية وعندما يقع عليه الاختيار تنطلق في انجاز المشروع من ثم تطالب بإعادة التفاوض لرفع من تكلفة المشروع وهو ما يعرف "باستراتيجيه السطو" .

رابعا: عدم اليقين المرتبط بالمشروع:

صعوبة تحديد وتقدير المتغيرات كالطلب المتوقع للمستخدمين في مرحلة الاستغلال، وفي حالة المنافسة الشديدة تلجأ بعض المؤسسات (عن قصد أو من دونه) إلى سوء تقدير المتغيرات مما يؤدي إلى إعادة التفاوض والرفع من تكاليف المشروع.

خامسا:نقص المنافسة

الأمر الذي ينجر عنه تواطؤ المؤسسات المتنافسة بينهما أوبين صاحب المشروع والرفع من تكاليفه إذ يمكن أطراف العقد على اتفاق على العرض المغري في البداية على أن يعاد التفاوض بعد الفوز بمناقصة.

سادسا:المخاطر السياسية:

تعتبر من المخاطر التي يتخوف منها القطاع الخاص لان الحكومة تصبح غير قادرة على أداء دورها، إذ يمكنها ان تفوض إدارة المشروع الشركة وتحملها جزء من المخاطر أو كلها أو تمنح حرية القرارات الاستثمارية للمسير،وتتضمن المخاطر السياسية ما يلي:

الحروب والانقلابات العسكرية، التغيرات في الانظم ة والتشريعات ،وكذا المرتبطة بالتوجيهات السياسية عند الانتقال للسلطة وهي نادرة الحدوث، أما الأكثر حدوثا وهي:

1-المخاطر الإدارية:وهي مجموع الحواجز التي تعترض عقود الشراكة والتي تفتعل من طرف الجهة الحكومية لعرقلة المشروع وهنا يبرز مشكلة البيروقراطية واستغلال السلطة من طرف المسيرين.

2- مخاطر المصادرة:

يمنح القانون الدولي للدولة حق مصادرة الممتلكات ضمن سيادتها للمصلحة العامة مقابل التعويض الذي عادة ما يعكس حجم المشروع.

3-حرية الشريك العام:

من المبادئ الأساسية التي تضعها الدولة عند إبرام عقد الشراكة والانطلاق في المشروع هي التي تخلق المشاكل لمسيري الشركة.

سابعا:المخاطر القانونية والتنظيمية

لضمان نجاح مشاريع الشراكة بين العام والخاص لابد ان تتوفر قاعدة تشريعية صلبة وواضحة لحل أي مشكل قانوني ولا سيما في ما يخص منح التراخيص للقيام بالمشاريع وقواعد المعاملات التجارية لإنشاء هذه المشاريع :

لذا يجب تبيان ما يلي:

1 -العلاقة بين العمال وأرباب العمل ضمن ما يعرف بالتسويات القانونية في إطارقانون العمل.

2-توضيح الوضعيات الجبائية والمحاسبية مثل تكاليف التحويل والاستهلاك وكيفية استرجاع الرسم على القيم المضافة.

ثامنا:مخاطر التأخر في إنجاز العمل

يبرز هذا المشكل بشكل واضح في مشاريع الشراكة طويلة الأجل والمضبوطة في العقد بمدة زمنية محدودة أما مخاطر التأخر لانجاز فتشمل جميع المراحل المتفق عليها في العقد (التصميم ،البناء

،التنصيب ،البدء في تقييم الخدمة الاستغلال والصيانة) إذ يمكن تجميع مراحل التأخر في الانجاز في ثلاثة فئات رئيسية:

1)-تكاليف الانجاز: حساسية المشاريع الشراكة للتغيرات في التكاليف العامة للمشروع خاصة إذا كانت ممولة من طرف البنوك ،ففي حالة تأخر سترتفع هذه التكاليف مما يستوجب طلب تمويل إضافي لتغطية التكاليف المستحدثة.

2)-مدة الانجاز: التزام الجهة المسيرة لمشروع الشراكة ،المدة المحددة لانجاز من أجل الانطلاق المبكر في استغلال بغية تعظيم الإرباح نتيجة الطلب الكبير والمنتظ ر على الخدمات المتقدمة عند مباشرة النشاط، إذ إن إي تأخير في الانجاز عن لمده الزمنية المحددة يتسبب في خسارة الطلب على مخرجات المشروع لصالح منافس أخر.

نوعية المخرج النهائي: عند المعاينة النهائية للمنتج النهائي من قبل الخبراء والمفتشين يجب أن يكون مطابقا للمواصفات المتفق عليها مسبقا في العقد وأي خلل سيؤدي إلى إعادة الهيكلة المالية للمشروع مما ينعكس على المالية ذلك على الحصيلة المالية ومن ثم التكاليف المسترجعة للمشروع في الأخير خدمة الذين المرتبط ين بالمشروع.[39]

---

39 -أمل سحالي، سلمى مزهود،،" تقييم الشراكة بين القطاعين العامل الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 -2018 , جيجل، جماعة محمد الصديق بن يحيى، مذكره لنيل شهادة ماستر في العلوم ألاقتصاديه تخصص الاقتصاد النقدي وبنكي "، -2018/ 2019 ،ص11 ،13.

المبحث الثاني : أهداف شراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

نتطرق لأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول:تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: المشاركة في إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير التمويل لها.[40]

بعد تطور دور الدولة وتدخلها في العمليات الإنتاجية سيطرت الدولة تبعا لهذا التطور على إقامة مشاريع البنية تحتية لاعتبارات كثيرة منها وما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ،ثم تغير تلك المفاهيم بالنسبة للدولة الحديثة وأصبحت تستعين بالقطاع الخاص لمساعدتها في تنفيذ وتطوير تلك المشروعات، وهوما شكل تحديدا يواجه كافة الحكومات في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء ،فالدول تحتاج إلى تقوية وتوسيع اقتصادياتها وزيادة بنيتها التحتية وتحتاج لتمويل هذه المشاريع بمبالغ كبيرة، ولكن المشكلة إن العديد من دول العالم وخاصة دول النامية لا يوجد عندها الموارد المالية لإقامة هذه المشروعات نظرا لأنها تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وهي غير قادرة على تلبيتها، ومن هنا بدا الإقلاع العام يلجا إلى إقامة الشراكة مع القطاع الخاص، لتنفيذ تلك المشروعات، نظرا لأنها تحقق مصالح كلا القطاعين، فالقطاع الخاص يتوافر لديه فرص مجدية للاستثمار وتحقيق الربح، والقطاع العام يحقق مصالح الدولة بزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية،

40-هشام مصطفى محمد سالم ،مرجع سابق،ص1705.

بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين ، وتطويرها مع الاحتفاظ بملكيتها، ومع ظهور العجز المالي في مظم موازنات الدول النامية ، جعل من الصعب على الدول توفير الموارد اللازمة لأقامه البنية التحتية، نظرا لضخامة التمويل التي تحتاجه تلك مشاريع ،مما فتح المجال أمام القطاع الخاص متمثلا في المؤسسة التمويلية وربما يسمح لرأس المال الأجنبي بالمشاركة حتى يستفيد من خبراته وقدراته المالية والإدارية والتقنية.

فإذا ما تمت الشراكة على أسس سليمة فسوف تؤدي إلى تقديم الخدمات بشكل أفضل من الوجهتين الإدارية والإستراتيجية، فمن الوجهة الإدارية سوف تضمن وجود مخرجات المشروع، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستفيدين من هذه المشروعات ،وذلك للكفاءة قطاع الخاص في التنفيذ ،إما من الناحية الإستراتيجية فان الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحسن من درج ة المصداقية بتحديد المسؤوليات، وإدخال عنصر المنافسة إلى هذا القطاع العام .بكل ما يتسم به من إسراف وضعف اداري وعدم كفاءة ،كما ان إدخال عنصر المنافسة يضمن تقديم هذه الخدمات بالكمية والنوعية والكفاءة المطلوبة.

كما تتميز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال مشروعات البنية التحتية بقدرته على توفير مصادر تمويل جديدة، بالإضافة إلى إمداد خزينة ألدولة بمصادر إيرادات جديدة، و انخفاض فترة وتكلفق تطوير المشروعات، بالإضافة إلى تحسين كفاءة التشغيل بالاستجابة لاحتياجات المستهلكين. ويعتبر التسيير الاقتصادي لخدمات المرافق وخدمات البنية التحتية احد المصادر الرئيسية لتوفير التمويل الذاتي لبرامج تطويرها والتوسع في إنتاجها.

الفرع الثاني:تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

1-إن التخصيص ألاقتصادي الكفء للموارد الاقتصادية لا يتضمن فقط تحقيق الكفاءة الفنية المتمثلة بالحصول على أقصى قدر ممكن من الناتج، وإنما لابد من تلبية تفضيلات المستهلكين وحيث إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعني تكامل أهداف القطاعين حيث يكون القطاع الخاص مدفوعا بحافز الربح بينما القطاع العام يسعى لتلبية احتياجات السكان وتحقيق رفاهيتهم، فان دور الشراكة هنا أنها تساعد كلا الطرفين على تقوية الدافعية والطموح وتوزيع المخاطر بين الطرفين.

2- تكامل وسائل القطاعين لتحقيق أهداف الشراكة، فعندما يقوم القطاع الخاص بتصميم وتمويل بناء وتشغيل المشاريع بسبب توفر التمويل الكافي والخبرة والعمالة الماهرة والإدارة المتميزة علاوة على توفير الحوافز والدافعية والرغبة في التحسين الوظيفي، بينما يوفر القطاع العام البيئة التنظيمية الملائمة وأساس البنية التحتية اللازم، فان مشاركتك للقطاعي تضمن دمج مزايا كل طرف مما يؤدي عن طريق إقامة المشاريع المختلفة إلى إيجاد فرص عمل ملائمة. [41]

41-بثيزة المحتسب ،رائدة أبو عيد :الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة بحث محكم ضمن مؤتمر الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاع عن العام والخاص بتحقيق التنمية المستدامة، المنظمات العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى ،مصر ،2011 م، ص 118 -119.

3- دمج مزايا كل من القطاعين يؤدي إلى الحصول على اكبر قدر ممكن من النتائج المجتمع مما يوفر له مستوى المعيشة لائقا.

4- من جانب الكفاءة التخصصية والمتمثلة في حصول السكان ليس فقط على اقصى قدر ممكن من السلع والخدمات، وإنما أيضا على تلك السلع والخدمات التي يرغبون بها، ويكون دور القطاع المدني في تحديد تفصيلات المستهلكين والارتقاء واضحا، كما يبرز دور الحكومة التنموية من خلال الرقابة والتأكد من نوعية المنتجات وجودتها، وكذا عدم الإضرار بالبيئة. [42].

الفرع الثالث: استمرار النمو الاقتصادي

ان التنمية لا تعني مجرد تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج في فتره من الفترات، وإنما تعني استمرار هذا النمو وزيادته، مع مراعاة الجانب الأخرى غير ألاقتصادية وإذا نظرنا إلى مقومات الشراكة الناتجة فان توفرها يؤدي إلى تحقيق الإرباح للقطاع الخاص الذي من الممكن إن يوجهوها إلى مجالات استثمارية أخرى ومن ثم يستمر النمو ويزداد. كما إن استفادة الدول من الشراكة بتحسين الكفاءات البشرية عن طريق التعليم والتدريب ونقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا وغيرها من الأوجه سيعمل على تحقيق المزيد من النمو الاستمرارية من ثم تحقيق التنمية. [43]

- 42- محمد صلاح،" دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البني التحتية للاقتصاد وفقا نظام البناء وتشغيل ونقل الملكية- حاله بعض الاقتصاديات الدولية العربية، بتراوح الدكتورة في العلوم ألاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير، جامعه حسيبه بن بوعلي ,شاف -الجزائر, 2015 ص65.

- 43 - هشام مصطفى محمد سالم، مرجع سابق، ص.1735

الفرع ا لرابع:الاستقرار الاقتصادي

تتزايد مساهمة شركات القطاع الخاص في تنمية المجتمع إذ كان هنالك إعادة التطوير الاقتصاديات المحلية لتتلاءم مع متطلبات هذه الشركات كما تساهم هذه المنظمات الخاصة في إيجاد نظام أكثر استقرارا، ويمكن للمشاريع المبنية على أسس ربحية إن يكون لها أن تساهم في البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي مستهدفة تحسين نوعية الحياة للمواطنين .[44]

الفرع الخامس:نقل المعارف والخبرات و التكنولوجيا

لا شك إن القطاع الخاص يمتلك من الخبرة والمعارف وسائل التكنولوجيا ألحديثه والبيئة التنظيمية ما لا يتوافر للقطاع العام، وبتوافر مقومات الشراكة الناجحة بين القطاعين سيؤدي إلى نقل هذه الخبرات والمعارف من القطاع الخاص إلى القطاع العام مما يساهم في تحقيق التنمية عن طريق إكساب الإفراد هذه الخبرات والمعارف ومن ثم خلق فرص عمل مناسبة لخبراتهم ومعارفهم التي كسبها عن طريق الشراكة وبذلك يكون القطاع الخاص قد ساهم في تحقيق التنمية[45]

---

44 – محمد صلاح ،مرجع سابق ،ص66

45 – بثينه المحتسب،مرجع سابق، ص118 -119.

المطلب الثاني :تحقق برامج التنمية الاجتماعية

يعد تحقيق الربح هو الهدف الأساسي للقطاع الخاص، ومع ذلك فان إحداث التوازن بين هدف القطاع الخاص وأهداف المجتمع الأخرى يعد أمرا ضروريا لنجاح وبناء دولة المؤسسات القائمة على الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويتم ذلك عن طريق دمج القطاع الخاص في برامج من تنمية الاجتماعية وحل مشكلة المجتمع في مجالات التعليم والصحة والكفالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك ، وتحسين وضع الإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الاجتماعية اللازمة لمجموع السكان مما يطور المجتمع المحلي وبالتالي يتغير مفهوم الشراكة إلى شراكة المجتمعية أكثر من تركيزها على جانب الأرباح فقط [46]

---

46 – هشام مصطفى محمد سالم الجمل،المرجع السابق 1717

المطلب الثالث: تحقيق البعد البيئي

إن التنمية مرتبطة ارتباط وثيقا بالبيئة وان الهيئات والمؤسسات الدولية بدأت تنبه إلى خطورة تنفيذ مشاريع التنمية على حساب الجانب البيئي، إن ألمحافظة على البيئة من أهم متطلبات التنمية المستدامة، حيث إن البيئة هي مصدر الموارد التي تستهدفها عملية التنمية لتلبية الحاجات لبشرية، ومع زيادة السكانية زادت الإضرار التي تحدث بالبيئة الناتجة من النشاط الاقتصادي للدول والإفراد، هو الذي يؤثر سلبا على البيئة كالتلوث والانبعاث الحرارية وغيرها من أنواع الملوثات، إلا إن هذه الآثار السلبية يمكن إزالتها أو الحد منها من خلال التركيز على تنميه رأس المال البشري، ما وضعي سياسات متلائمة مع البيئة من قبل الحكومة وتطبيقها بشكل شامل، إلا إن هذا الأمر قد يكون فيه شيء كبير من الصعوبة خصوصا من الدول الفقيرة التي لا يتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية لعمل ذلك وأيضا من الدول المتقدمة التي تصير على تحقيق معدلات مرتفع ة من التنمية الاقتصادية، رغم أنها قد تكون متعارضة مع ألمحافظة على البيئة.[47]

---

47 -بثينة المحسن،مرجع سابق ،ص120-121.

خلاصة

وأخيرا نجد إن العلاقة بين القطاعين العام و الخاص يلعب دورا حيويا في تعزيز التعاون لتحقيق التنمية المستدامة ،حيث يتعاون القطاعان لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي بطريقة مستدامة، من خلال دمج الجمهور وتبادل المعرفة والموارد، لضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتعزيز الابتكار والاستدامة بالعمليات التنموية .

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه يمكن القول ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل اهتمام كبير على مستوى الحكومات

لما يلعبه من دور في تشييد وتمويل البنية التحتية خاصة أمام تزايد الإنفاق العام في الدول النامية ،والذي يقابله عجز في

الموازنة العامة وعليه فان الأمر يتطلب جمع كل الإمكانيات من موارد مالية وخبرات تقنية وتكنولوجيا لكل القطاعين العام

والخاص للتشارك من أجل إنشاء وتشغيل خاصة تلك المشاريع الإستراتيجية . بما ان التعاون بين القطاع العام والخاص يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة،فيمكن إن نسلط الضوء على الأثر الإيجابي الذي يمكن ان يحققه هذا التعاون على مستوى الاقتصاد و البيئة والمجتمع ومن خلال دراسات كثيرة من مختلف دول العالم،نجد أن التعاون بين القطاعين العم والخاص يسهم بشكل كبير في تعزيز والابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال استغلال القدرات والموارد المتاحة بشكل أفضل وأكثر فعالية.

علاوة على ذلك،يسهم هذا التعاون في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والجهات الحكومية ،مما يؤدي الى تحسين البيئة وتعزيز التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

بناءا على ذلك ،يمكن القول أن التعاون بين القطاع العام والخاص يمثل عاملا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة،ويمكن أن يكون نموذجا ناجحا.

إن الدول تتعهد بتحقيق تقدم في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متوازنة ومتكاملة حيث أن هذه الأطراف متقاطعة وطموحة وتستلزم التحول في كيفية العمل كشركاء و أيضا يسهم الالتزام بأهداف التنمية المستدامة في التفكير بجدية وإعادة النظر في ثقل مستويات الاستثمار الخاص والعام في كل الدول ،كما إن الافتقار إلى البنى التحتية ،وتراجع الميزانيات ،وتوسع مشروعات القطاع الخاص و نمو عدد السكان

...عوامل تعزز الحاجة إلى التفكير بطرق جديدة في الواقع توجد فجوة كبيرة بين الاحتياجات الاستثمارية والاستثمارات الفعلية وهذه الفجوة تتزايد باستمرار (العجز في الموازنات العامة،الفساد،مطالب الشعوب وغيره)،وبغرض سد هذه الفجوة فان أسلوب الشراكة بين القطاعية العام والخاص يصبح أمرا ملحا لأنه يزيد من فرص الوصول لرأس المال والموارد المالية خارج المركز المالي وزيادة الابتكار.

وفي هذا السياق تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد الحلول المعول عليها ليس فقط كبديل تمويلي لإقامة مشاريع البنية التحتية وتسيير المرافق العامة وحسب ،بل أيضا كعامل تنموي باعتبارها كذلك اخر مخرجات التطور الحاصل على صعيد السياسات الرامية لتحسين بيئة الاقتصاد و تحقيق التطور الاقتصادي الذي يسهم بشكل مباشر في تحقيق افضل الخدمات للمواطنين حيث تشكل مشاركة مؤسسات القطاع الخاص للحكومة تقدم هذه الخدمات نمط جديد أو منهجا مستحدثا في أدبيات الاستثمار والمالية العامة ،التي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ وإدارة وتحسين وتطوير المشاريع المتصلة بالبنية التحتية وتسيير المرافق العامة.

أصبح أكيدا ان للشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية كبيرة في إنشاء وتحديث البنية التحتية وتسيير المرافق العامة،وقد لقيت قبولا كبيرا في كثير من دول العالم بمالها من أهمية في تخفيف العبء المالي للموازنة العامة للدولة وفتح المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص كفاعل جديد ومؤثر في مجال المشروعات العامة ، وقد تبنت هذه الدراسة أمثلة حية عن المردود الإيجابي للتوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام

والخاص في توفير بنية تحتية و تسيير المرافق العامة بأمثلة حية عن المردود الإيجابي للتوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء وتنفيذ المشاريع .

-وبهذا يمكن القول أن الشراكة تساهم في تحقيق ولها دورا مهما في تحقيق السلامة والمحافظة على البيئة ،من خلال الالتزام بالمتطلبات والشروط المعنية من السلامة لبيئية يلتزم بها الشريك الخاص سواء كان شريكا محليا أو أجنبيا.

كما ان الوصول الى تنمية شاملة وحقيقة يتطلب تظافر جهود الجميع وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني .

وقد خلصت تناولي بهذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1-لكي تضمن نجاح برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،يجب أن يشارك فيها جميع الأطراف المتأثرة بالقرارات التي تتخذ في هذا الشأن وان يكون من حقه المشاركة في صياغتها،ولذا يجب على الدولة وضع آليات مناسبة حتى يكون من حقه مشاركة

من قطاعات المجتمع الدولي ، كالأحزاب والجمعيات الأهلية ونحوها بما يضمن التفاعل مع هذه البرامج،وبناء الثقة بين المواطنين والقطاع الخاص وزيادة الوعي العام بأهمية ومزايا الشراكة خاصة في تمويل وتطوير المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة كمشاريع البنية الأساسية ونحوها،ومدى تأثير هذه المشاركة من آثار إيجابية على التنمية المستدامة في المجتمع.

2-ينبغي على الدولة أن يكون هناك تعاون مستمر مع الشريك الخاص من اجل الوصول إلى أجاز أفضل النتائج التي تسعى لتحقيقها،سواء كان الهدف قصيرا أو

طويل الأجل،وذلك من خلال وضع إمكانيات وقدرات القطاع العام إلى جانب إمكانيات وقدرات القطاع الخاص وقدرات القطاع الخاص في إطار التعاون المتبادل بينهم.

3-لكي تكون هناك شراكة حقيقية لابد ان تكون مواقف الشركاء قوية وجادة مع اعتراف كل طرف بطبيعة أهداف الطرف الاخر،وانه من حق كل طرف ان يسعى الى تحقيق أهدافه، فبينما يركز القطاع الخاص على تعظيم أرباحه،فإننا نجد القطاع الحكومي يركز على تحقيق العائد الاجتماعي لجميع الأطراف وتحقيق التنمية المستدامة.

4-لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي،وذلك عند قيامه بتنفيذ وإنشاء وإدارة المشروعات التي تحتاج اليها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم السلبيات التي تواجه عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الإقتراحات: وبناءا على ما تم تداوله نقدم الاقتراحات التالية:

1-نشر أهمية دور القطار الخاص في تطوير الخدمات العامة بواسطة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

2-وجوب الاهتمام بتدريب جهات الحكومة المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص على نحو يضمن لإعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال،وفي أسرع وقت ممكن بقدر يضمن نجاح المفاوضات بين الدولة والقطاع الخاص.

3-الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في الشراكة مع القطاع الخاص ،وتقييمها والاستفادة منها وتلاقي السلبيات الناجمة عنها.

4-يجب على الدولة أن تحدد بوضوح وفق خطة تنموية شاملة برامج الشراكة التي تحتاج إلى تنفيذها، وان تراعي فيها كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

قائمة المصادر والمراجع

1-القواميس:

1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، لبنان ،، دار صادر للطباعة و النشر ، المجلد الرابع ، الجزء 24 ،1997 .

2-الكتب:

- 2-جمال حلاوة ، علي صالح مدخل إلى علم التنمية ، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع 2009
- 3-د .صافي أحمد قاسم ، الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP ، القاهرة، دار النهضة العربية 32 ش عبد ، 2016
- 4-د. عادل محمود الرشيد ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم - النماذج - التطبيقات ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 م
- 5-رفعت السيد العوضي وإسماعيل على بسيوني ، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية. الإدارية ، القاهرة ،ط2 2007،
- 6-سعد طه علام : " التنمية والدولة" القاهرة : دار طيبة ، 2004
- 7-عبد السلام أبو قحف ، التجربة اليابانية في الإدارة و التنظيم ، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3، 1997

3-الرسائل الجامعية

- 8-أمل سحالي، سلمى مزهود،" تقييم الشراكة بين القطاعين العامل الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 -2018 , جيجل، جماعة محمد الصديق بن يحيى ، مذكره لنيل شهادة ماستر في العلوم ألاقتصاديه تخصص الاقتصاد النقدي وبنكي "، - 2018/ 2019 ،

9- انسام عماد فارس فارس،"ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص ندورها وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين، فلسطين -،نابلس، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية ، مذكرة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية ،2022

- 10-أنفال سريدي ، واقع الشراكة عام خاص في الجزائر دراسة حالة كل من مؤسسة GCYOMA ALGERIE : ENTER جامعة 08 ماي1945 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تسيير،2018 .
- 11-بوزكري جمال ، الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، اقتصاد دولي ، 2013
- 12-خالد حمود العزب،"دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤنسات التعليمية"،جامعة إ ب/كلية التربية نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي ،قسم الأصول والإدارة التربوية برنامج الدكتوراه ، 1439- 2018.
- 13-رياطي شمس الدين ياسين،"الشراكة العامة والخاصة"، مستغانم ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم القانون الخاص، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، 2023،
- 14-زيد المال صافية ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي . الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي الكلية الحقوق ، 2013 ،
- 15-عيكوس خديجة ، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم التسيير ، 2011
- 16-غالب محمود حسين السالم ، واقع و إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية

في منطقة طوباس، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، مذكرة ماجستير
في التخطيط الحضري و الإقليمي ، 2008، .

- 17-مرحصول سعيد، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة - الجزائر ،
سطيف، جامعة فرحات عباس - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 2002 -2012 ،
مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير و العلوم التجارية ، 2014، ص 68/69

-18 محمد صلاح،" دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار البني التحتية للاقتصاد وفقا نظام البناء وتشغيل ونقل الملكية- حاله بعض الاقتصاديات الدولية العربية، بتراوح الدكتورة في العلوم ألاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير، جامعه حسيبه بن بوعلي ,شاف -الجزائر, 2015

4-الملتقيات والمؤتمرات

- 19-أمينة ركاب ، الملتقى الوطني في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان 2016 .
- 20-حليمة سعيد،"تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص"،ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الدولي حول الإدارة العامة تحت الضغط،فلسطين-رام الله'الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني 3-2017/7/5 .

5-المجلات

- 21-أحمد أبو بكر بدوي ،"أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي ،الدائرة الاقتصادية ،ديسمبر 2020، .

- 22-بثينة المحتسب ،رائدة أبو عيد :الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة بحث محكم ضمن مؤتمر الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاع عن العام والخاص بتحقيق التنمية المستدامة، المنظمات العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى ،مصر ،2011 م
- 23-خميس خليل،"مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر" ، الجزائر، جامعة ورقلة،مجلة الباحث،عدد، 2011،
- 24-دائرة المالية ، الشراكة بين القطاع العام الحكومة و القطاع الخاص، Public Private Partner shipإدارة الدراسات الاقتصادية و المالية، حكومة دبي ، أبريل 2010 ، .
- 25-عبد العزيز قتال ، دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة ، الجزائر، جامعة جيجل ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 1 ، عدد خاص ، أفريل 2018 ،
- 26-محصول سعيد ، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة - الجزائر ، سطيف، جامعة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، 2014، ص 68

- 27-فرحات عباس - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 2002 -2012 ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي
- 28-محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية : دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ، ب س ن
- 29- محمد محمد مسعد الشامي : " : "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة بور سعيد ،كلية التجارة "مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24 – العدد الأول ،جانفي 2023 ،

-30- محمد يعقوبي الأخضر عزي، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية ،الجزائر ،بسكرة ـ مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 14، أكتوبر 2004 ،

.

- 31-هشام مصطفى محمد سالم الجمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، كلية الشريعة والقانون بطنطا الجامعة الأزهر ، قسم القانون العام تخصص الاقتصاد والمالية العامة 1437هـ / 2016م ،العدد الحادي والثلاثون – الجزء الرابع

- 32-يوسف آزروال ، " دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة ، الجزائر، جامعة الجلفة ، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد1 . العدد الثاني ،2016 .

الفهرس

مقدمة..... 1

الفصل الأول:

الايطار النظري والمفاهيمي للشراكة والتنمية المستدامة..... 9

.المبحث الأول: ماهية الشراكة..... 10

المطلب الأول: مفهوم الشراكة وأهميتها..... 10

المطلب الثاني: مبادئ الشراكة وأنواعها..... 16.

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الشراكة 22

المبحث االثاني: ماهية التنمية المستدامة..... 25

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة و خصائصه..... 25

المستدامةالمطلب الثاني : أهداف التنمية..... 2929

المطلب الثالث: مجالات التنمية المستدامة..... 30.

: الفصل الثاني..... 34

العلاقة بين القطاعين العام والخاص و دورها في التنمية المستدامة..... 34

المبحث 01:الشراكة بين القطاعين العام و الخاص- 3535

المطلب 01:مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ومبرراتها..... 35

:المطلب02:الفرص والفوائد التي تنتجها الشراكة..... 45

المطلب الثالث: أشكال الشراكة وشروطها..... 48

المطلب الرابع:مخاطر الشراكة بين القطاعين..... 53

.المبحث الثاني: أهداف شراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة..... 57

المطلب الأول:تحقيق التنمية الاقتصادية..... 5757

المطلب الثاني:تحقق برامج التنمية الاجتماعية..... 62

المطلب الثالث: تحقيق البعد البيئي..... 63

الخاتمة..... 3465

قائمة المصادر والمراجع..... 69

ملخص مذكرة المـــاستر

يعتبر موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص وتأثيره على التنمية المستدامة من المواضيع البارزة في هذا العصر، وهذا يرجع الى أهمية هذا الموضوع الذي يدرس كيفية تعاون الحكومات والشركات الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهم التعاون إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية وتدعم البيئة، ويمكن أن تشمل هذه الشراكة تبادل المعرفة والموارد، وتبادل التكنولوجيا والاستثمارات المشتركة، وتطوير البنية التحتية وتحقيق الابتكار، من خلال تكامل الجهود بين القطاعين، لتحسين النتائج وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: 1/ الشراكة. 2/ القطاع العام. 3/ القطاع الخاص. 4/ التنمية المستدامة.

Abstract of Master's Thesis

The topic of partnership between the public and private sectors and its impact on sustainable development is one of the prominent subjects in this era. This is attributed to the importance of studying how governments and private companies collaborate to achieve sustainable development. Such collaboration has contributed to achieving economic and social benefits in a way that preserves natural resources and supports the environment. This partnership may include knowledge and resource exchange, technology transfer, joint investments, infrastructure development, and fostering innovation. By integrating efforts between the two sectors, improving outcomes, sustainable economic growth can be achieved, and economic, social, and environmental aspects can be enhanced.

Keywords: 1/The partnership. 2/The public sectors 3/The private sectors. 4/The sustainable development.